رسائل ثقة وفرص استثمارية فى ملتقى الأعمال المصرى الألمانى

جريدة الأخبار
صفحة ٣) ٢٠٢٥/٩/٢٨

اختتم ملتقى الأعمال المصرى الألمانى فعالياته بنجاح كبير أول أمس الذى نظمته الغرفة الألمانية العربية للصناعة والتجارة (AHK مصر) بصفتها صاحبة المبادرة برئاسة المهندس أحمد السويدى، فى فرانكفورت وميونخ، بالتعاون مع غرفتى الصناعة والتجارة الألمانية فى فرانكفورت (IHK) وميونخ وبافاريا العليا (IHK).

شارك بالملتقى الذى شهد حراكًا مكثفًا وفد رسمى رفيع المستوى ضم «أحمد كجوك، وزير المالية - وليد جمال الدين، رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس- د. محمد البدرى، السفير المصرى لدى ألمانيا، وأمين حسان القنصل العام المصرى فى فرانكفورت وممثلى كبرى الشركات الألمانية وقيادات القطاع الصناعى من أعضاء مجلس إدارة الغرفة الألمانية مصر على رأسهم: المهندس أحمد السويدى- المهندس علاء كمال - أمير رياض - ستيفانى فولز - المهندس محمد الشيخ - مصطفى الباجورى- توماس كوفال.. رافق الوفد كل من مارين ديالا، المدير التنفيذى لغرفة AHK مصر، وكارين الشافعى، رئيسة العمليات بالغرفة.

واستعرض أحمد كجوك، وزير المالية خلال الملتقى الجهود الحكومية لتحفيز الاستثمار عبر التسهيلات الضريبية والسياسات المالية الداعمة للإنتاج والتصدير، إلى جانب الترويج للفرص الاستثمارية الواعدة فى القطاعات التنموية ذات الأولوية أمام الشركات الألمانية.. وأكد أن النتائج المتوازنة للأداء المالى والاقتصادى خلال العام المالى الماضى جاءت بفضل تجاوب القطاع الخاص مع مبادرات الحكومة.

■ نجاح كبير ورسائل ثقة من ملتقى الأعمال المصرى الألمانى

من جانبه قدم وليد جمال الدين، عرضًا حول أبرز المقومات الاستثمارية التى تتمتع بها المنطقة، مشيرًا إلى تكامل ٦ موانئ بحرية على البحرين المتوسط والأحمر مع ٤ مناطق صناعية ولوجستية، إلى جانب بنية تحتية عالمية المواصفات.

شهد الملتقى فعاليات مكثفة بلقاء رسمى مع هوبرت أيوانجر، وزير الشئون الاقتصادية والتنمية الإقليمية والطاقة فى ولاية بافاريا، و«كاوة منصورى» وزير الاقتصاد والمواصلات فى ولاية هيسن الألمانية وتناول آفاق التعاون الاقتصادى المصرى البافارى، وسبل دعم الشراكات بين الشركات فى الجانبين.

وأوضحت مارين ديالا، أن تنظيم الملتقى يأتى فى إطار الشراكة الثنائية طويلة الأمد بين مصر وألمانيا، وتأكيدًا على التزام الغرفة بدورها كمحفز رئيسى لتقوية الروابط الاقتصادية بين البلدين.

وفى كلمته أكد المهندس أحمد السويدى أن كلفة العمل واقتصاديات الإنتاج فى مصر أرخص من أى دولة أخرى، مما يجعلها بيئة جاذبة ومثالية للاستثمارات الأجنبية.

من جانبه أكد أمير رياض،عضو مجلس إدارة غرفتى الصناعة الألمانية (AHK مصر) والعربية الألمانية فى برلين، أن مصر تُعد الشريك الصناعى الأمثل لألمانيا لإنشاء مراكز تصنيع إقليمية تخدم أوروبا، والشرق الأوسط، وإفريقيا، فى ظل التوجه الأوروبى المتزايد لتقليل الاعتماد على الأسواق الآسيوية، وعلى رأسها الصين.

وفى سياق متصل استعرض أعضاء مجلس إدارة الغرفة (AHK مصر) على مدار فعاليات الملتقى خلال الجلسات واللقاءات الثنائية (B2B) المكثفة مع ممثلى كبرى الشركات الألمانية، تجاربهم الناجحة القائمة على شراكات مصرية ألمانية لما لديهم من الخبرات التخصصية فى التعاون والنشاط الصناعى بين الدولتين.

فرص استثمارية واعدة بملتقى الأعمال المصرى ـ الألمانى

اختتم ملتقى الأعمال المصرى الألمانى فعالياته مساء أول أمس والذى نظمته الغرفة الألمانية العربية للصناعة والتجارة (AHK مصر) بصفتها صاحبة المبادرة فى فرانكفورت وميونيخ، بالتعاون مع غرفتى الصناعة والتجارة الألمانية فى فرانكفورت (IHK) وميونخ وبافاريا العليا (IHK).

وشارك بالملتقى الذى شهد حراكا مكثفا وفد رسمى رفيع المستوى ضم أحمد كجوك، وزير المالية، ووليد جمال الدين، رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، والدكتور محمد البدرى، السفير المصرى لدى ألمانيا، وأمين حسان، القنصل العام المصرى فى فرانكفورت، وممثلى كبرى الشركات الألمانية وقيادات القطاع الصناعى من أعضاء مجلس إدارة الغرفة الألمانية AHK مصر على رأسهم المهندس أحمد السويدى، رئيس الغرفة، والمهندسون علاء كمال وأمير رياض وستيفانى فولز، والمهندسون محمد الشيخ ومصطفى الباجورى وتوماس كوفال.

واستعرض أحمد كجوك، خلال الملتقى الجهود الحكومية لتحفيز الاستثمار عبر التسهيلات الضريبية والسياسات المالية الداعمة للإنتاج والتصدير، إلى جانب الترويج للفرص الاستثمارية الواعدة فى القطاعات التنموية ذات الأولوية أمام الشركات الألمانية.

وأكد أن النتائج المتوازنة للأداء المالى والاقتصادى خلال العام المالى الماضى جاءت بفضل تجاوب القطاع الخاص مع مبادرات الحكومة.

من جانبه قدم وليد جمال الدين عرضًا حول أبرز المقومات الاستثمارية التى تتمتع بها المنطقة، مشيرًا إلى تكامل 6 موان بحرية على البحرين المتوسط والأحمر مع 4 مناطق صناعية ولوجستية، إلى جانب بنية تحتية عالمية المواصفات.

وأوضح أن الهيئة تستهدف توطين 21 قطاعًا صناعيًا ولوجستيًا وخدميًا، مع الاستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة التى تتيح النفاذ إلى نحو مليارى مستهلك حول العالم.

شهد الملتقى لقاء رسميا مع هوبرت أيوانجر، وزير الشئون الاقتصادية والتنمية الإقليمية والطاقة فى ولاية بافاريا، وكاوة منصورى، وزير الاقتصاد والمواصلات فى ولاية هيسن الألمانية تناول آفاق التعاون الاقتصادى المصرى البافارى، وسبل دعم الشراكات بين الشركات فى الجانبين.

■ المشاركون فى ملتقى الأعمال المصرى الألمانى

وأوضحت مارين ديالا، المدير التنفيذى لغرفة AHK مصر أن تنظيم الملتقى يأتى فى إطار الشراكة الثنائية طويلة الأمد بين مصر وألمانيا، وتأكيدًا على التزام الغرفة بدورها كمحفز رئيسى لتقوية الروابط الاقتصادية بين البلدين، عبر بناء الجسور بين القطاعين العام والخاص.

وفى كلمته أكد المهندس أحمد السويدى، رئيس مجلس إدارة الغرفة، إن كلفة العمل واقتصاديات الإنتاج فى مصر أرخص من أى دولة أخرى، مما يجعلها بيئة جاذبة ومثالية للاستثمارات الأجنبية.

وأكد أمير رياض، عضو مجلس إدارة غرفتى الصناعة الألمانية (AHK مصر) والعربية الألمانية فى برلين، أن مصر تعد الشريك الصناعى الأمثل لألمانيا لإنشاء مراكز تصنيع إقليمية تخدم أوروبا، والشرق الأوسط، وإفريقيا، فى ظل التوجه الأوروبى المتزايد لتقليل الاعتماد على الأسواق الآسيوية، وعلى رأسها الصين.

في خطوة استراتيجية لتعميق الشراكة الاقتصادية بين مصر وألمانيا اختتم ملتقى الأعمال المصرى الألمانى فعالياته بنجاح كبير، الملتقى نظمته الغرفة الألمانية العربية للصناعة والتجارة AHK) مصر) برئاسة المهندس أحمد السويدى بصفتها صاحبة المبادرة فى فرانكفورت وميونخ، بالتعاون مع غرفتى الصناعة والتجارة الألمانية فى فرانكفورت (IHK)وميونخ وبافاريا العليا (IHK).

نجاح كبير لملتقى الأعمال المصرى الألمانى

لقاءات ثنائية مثمرة لقيادات الصناعة من الجانبين

الملتقى شهد حراكاً مكثفاً عكس جدية الدولة فى تعزيز شراكاتها الدولية من خلال مشاركة وفد رسمى تقدمه أحمد كجوك وزير المالية، ووليد جمال الدين رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، والدكتور محمد البدرى السفير المصرى لدى ألمانيا، وأمين حسان القنصل العام المصرى فى فرانكفورت وممثلى كبرى الشركات الألمانية وقيادات القطاع الصناعى من أعضاء مجلس إدارة الغرفة الألمانية AHK مصر وعلى رأسهم المهندس أحمد السويدى والمهندس علاء كمال وأمير رياض وستيفانى فولز والمهندس محمد الشيخ ومصطفى الباجورى وتوماس كوفال.

كما رافق الوفد مارين ديالا المدير التنفيذى لغرفة AHK مصر، وكارين الشافعى رئيسة العمليات بالغرفة.

وشهد الملتقى فعاليات مكثفة بلقاء رسمى مع هوبرت أيوانجر وزير الشئون الاقتصادية والتنمية الإقليمية والطاقة فى ولاية بافاريا، و«كاوة منصورى» وزير الاقتصاد والمواصلات فى ولاية هيسن الألمانية، وتناول اللقاء آفاق التعاون الاقتصادى المصرى البافارى، وسبل دعم الشراكات بين الشركات فى الجانبين.

وأوضحت مارين ديالا أن تنظيم الملتقى يأتى فى إطار الشراكة الثنائية طويلة الأمد بين مصر وألمانيا، وتأكيدًا على التزام الغرفة بدورها كمحفز رئيسى لتقوية الروابط الاقتصادية بين البلدين، عبر بناء الجسور بين القطاعين العام والخاص.

وفى كلمته أكد المهندس أحمد السويدى أن كلفة العمل واقتصاديات الإنتاج فى مصر أرخص من أى دولة أخرى، مما يجعلها بيئة جاذبة ومثالية للاستثمارات الأجنبية.

وأكد أمير رياض عضو مجلس إدارة غرفتى الصناعة الألمانية AHK (مصر) والعربية الألمانية فى برلين أن مصر تُعد الشريك الصناعى الأمثل لألمانيا لإنشاء مراكز تصنيع إقليمية تخدم أوروبا، والشرق الأوسط، وإفريقيا، فى ظل التوجه الأوروبى المتزايد لتقليل الاعتماد على الأسواق الآسيوية، وعلى رأسها الصين.

وأوضح أن مصر لا تُعد فقط سوقًا واعدًا يتجاوز عدد سكانه ١٠٥ ملايين نسمة، وينمو بمعدل ٢,٥ مليون نسمة سنويًا، بل فى كونها الوجهة الاستثمارية الأمثل لأوروبا وعلى وجه الخصوص ألمانيا، لاسيما فى ظل التحولات الجيوسياسية، وذلك يرجع لتمتع مصر بالعديد من المقومات أبرزها الموقع الجغرافى الاستراتيجى كحلقة وصل بين قارات العالم، وبجوار السوق الأوروبية، مما يعنى تكلفة إنتاج منخفضة مقارنة بدول الشرق الأقصى، بالإضافة إلى مرور نحو ١٢٪ من التجارة العالمية عبر قناة السويس، واتفاقيات تجارة حرة واسعة تتيح إعادة التصدير إلى أوروبا دون قيود جمركية.

وأضاف أمير رياض أن العلاقات المصرية الألمانية تشهد طفرة غير مسبوقة بتعدد أوجه التعاون بين الدولتين على مختلف الأصعدة، وتعد ألمانيا أحد أهم الشركاء التجاريين لمصر داخل الاتحاد الأوروبى، حيث تجاوز حجم التبادل التجارى بين مصر وألمانيا ٧ مليارات يورو العام الجارى – وفق التقديرات الاقتصادية – مما يضع ألمانيا على رأس شركاء مصر التجاريين فى أوروبا.

العلاقات المصرية الألمانية تشهد طفرة غير مسبوقة بتعدد أوجه التعاون بين الدولتين على مختلف الأصعدة.

فى ختام ملتقى الأعمال المصري الألماني بميونخ

شركات ألمانية تبحث التوسع فى السوق المصري

كتب - فتحى السايح:

اختتم ملتقى الأعمال المصري الألماني فعالياته في فرانكفورت وميونخ، والذي نظمته الغرفة الألمانية العربية للصناعة والتجارة (AHK مصر) بالتعاون مع غرفتي الصناعة والتجارة في فرانكفورت وميونخ وبافاريا العليا، بمشاركة وفد رسمي رفيع المستوى وعدد من قيادات القطاع الصناعي من الجانبين.

ضم الوفد المصري الدكتور أحمد كجوك وزير المالية، ووليد جمال الدين رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، والدكتور محمد البدري سفير مصر لدى ألمانيا، إلى جانب ممثلي كبرى الشركات الألمانية. ورافق الوفد مسؤولو الغرفة الألمانية العربية برئاسة المهندس أحمد السويدي.

استعرض وزير المالية جهود الحكومة لتحفيز الاستثمار عبر التسهيلات الضريبية والسياسات المالية المستقرة، مؤكدًا أن مصر تقدم بيئة استثمارية شفافة بلا تكاليف مستترة، مع معدل ضريبة تنافسي يبلغ 22.5%. وأوضح أن الأداء الاقتصادي المتوازن تحقق بفضل شراكة فاعلة مع القطاع الخاص.

من جانبه، عرض رئيس المنطقة الاقتصادية لقناة السويس المقومات الاستثمارية للمنطقة، حيث تضم ستة موانئ بحرية وأربع مناطق صناعية ولوجستية وبنية تحتية متطورة، مع خطة لتوطين 21 قطاعًا صناعيًا وخدميًا، مدعومة باتفاقيات تجارة حرة تتيح النفاذ لنحو ملياري مستهلك عالميًا.

كما شهد الملتقى لقاءات رسمية مع وزراء الاقتصاد في ولايتي بافاريا وهيسن لبحث آفاق التعاون الاقتصادي وتعزيز الشراكات الثنائية. وأكدت مارين ديالا، المدير التنفيذي للغرفة، أن الملتقى يعكس متانة الشراكة بين مصر وألمانيا، ودور الغرفة في بناء جسور بين القطاعين العام والخاص.

وشدد المهندس أحمد السويدي على أن تكاليف العمل والإنتاج في مصر هي الأقل مقارنة بالعديد من الدول، ما يجعلها بيئة مثالية للاستثمارات الأجنبية. فيما أكد أمير رياض أن مصر تُعد الشريك الصناعي الأمثل لألمانيا لإقامة مراكز تصنيع إقليمية تخدم أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا، خاصة في ظل التوجه الأوروبي لتقليل الاعتماد على الأسواق الآسيوية.

وتبرز مكانة مصر كمركز استثماري بفضل موقعها الاستراتيجي، وانخفاض كلفة الإنتاج، ومرور 12% من التجارة العالمية عبر قناة السويس، إضافة إلى شبكة واسعة من اتفاقيات التجارة الحرة. وفي ختام الفعاليات، أجمع المشاركون على أن الملتقى يمثل خطوة نوعية نحو شراكات استراتيجية طويلة الأمد، تعزز التعاون الاقتصادي وتفتح آفاقًا جديدة للاستثمار بين البلدين.

جريدة العالم اليوم (صفحة ٣) ٢٠٢٥/٩/٢٨

وزير المالية: حريصون على عدم مفاجأة المستثمر بالتكاليف المستترة

«كجوك» لملتقى الأعمال المصرى الألمانى: مصر تتميز بسياسة ضريبية مستقرة وتنافسية بـ٢٢,٥٪

كتب - مصباح قطب:

أكد أحمد كجوك، وزير المالية، اهتمام مصر بما يسمى السيطرة على التوقعات أو حسن التوقع الواضح لكلفة الاستثمار وتوفير بيئة واضحة شفافة بما يضمن عدم تعرض الشركات الأجنبية لأى تكاليف مستترة قد تؤثر على ربحيتها أو تعوق خططها التوسعية، مشيرًا إلى أن مصر تتميز بسياسة ضريبية مستقرة، حيث معدل الضريبة ٢٢,٥٪، وهو من النسب التنافسية.

جاء ذلك خلال كلمة الوزير أمام ملتقى الأعمال المصرى الألمانى، حيث استعرض الجهود الحكومية لتحفيز الاستثمار عبر التسهيلات الضريبية والسياسات المالية الداعمة للإنتاج والتصدير، بجانب الترويج للفرص الاستثمارية الواعدة أمام الشركات الألمانية.

من جانبه، قدم وليد جمال الدين، رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، فى الملتقى الذى اختتم أعماله أمس الأول، عرضًا حول أبرز المقومات الاستثمارية التى تتمتع بها المنطقة، مشيرًا إلى تكامل ٦ موانئ بحرية على البحرين المتوسط والأحمر مع ٤ مناطق صناعية ولوجستية، إلى جانب بنية تحتية عالمية المواصفات، موضحًا أن الهيئة تستهدف توطين ٢١ قطاعًا صناعيًا ولوجستيًا وخدميًا، مع الاستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة التى تتيح النفاذ إلى نحو مليارى مستهلك حول العالم.

شهد الملتقى حراكا مكثفًا عكس جدية مصر فى تعزيز شراكاتها الدولية، كما شهد الملتقى لقاءً رسميًا مع هوبرت أيوانجر، وزير الشؤون الاقتصادية والتنمية الإقليمية والطاقة فى ولاية بافاريا، و«كاوة منصورى» وزير الاقتصاد والمواصلات فى ولاية هيسن الألمانية، تناول آفاق التعاون الاقتصادى المصرى البافارى، وسبل دعم الشراكات بين الشركات فى الجانبين. وأوضحت مارين ديالا، المدير التنفيذى للغرفة الألمانية بمصر، أن تنظيم الملتقى يأتى فى إطار الشراكة الثنائية طويلة الأمد بين مصر وألمانيا، وتأكيدًا على التزام الغرفة بدورها كمحفز رئيسى لتقوية الروابط الاقتصادية بين البلدين، عبر بناء الجسور بين القطاعين العام والخاص.

وزير المالية أثناء كلمته فى الملتقى

وفى كلمته، أكد المهندس أحمد السويدى أن كلفة العمل واقتصاديات الإنتاج فى مصر أرخص من أى دولة أخرى، مما يجعلها بيئة جاذبة ومثالية للاستثمارات الأجنبية.

أضاف السويدى: «أمتلك شركات صناعية تعمل فى ٥٢ دولة حول العالم، ورغم هذا الانتشار الواسع، تظل مصر الأكثر تنافسية بين تلك الدول، إذ يتميز السوق المصرى بقوة عاملة شابة بمتوسط عمر ٢٤ عامًا، توفر طاقة عمل ديناميكية تدعم النمو الاقتصادى. كما أنشأت الحكومة المصرية خلال السنوات الأخيرة ١٨ منطقة صناعية حديثة، مزودة ببنية تحتية متطورة وخدمات لوجستية متكاملة تهدف إلى تسهيل عمليات الإنتاج والتصدير، وتقدم هذه المناطق تسهيلات متعددة للمستثمرين».

من جانبه، أكد أمير رياض، عضو مجلس إدارة غرفتى الصناعة الألمانية – مصر، والعربية الألمانية فى برلين، أن مصر تُعد الشريك الصناعى الأمثل لألمانيا لإنشاء مراكز تصنيع إقليمية تخدم أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا، فى ظل التوجه الأوروبى المتزايد لتقليل الاعتماد على الأسواق الآسيوية، وعلى رأسها الصين، مشيرًا إلى تمتع مصر بموقع جغرافى استراتيجى، حيث تمر نحو ١٢٪ من التجارة العالمية عبر قناة السويس، بالإضافة إلى اتفاقيات تجارة حرة واسعة تتيح إعادة التصدير إلى أوروبا دون قيود جمركية، مع كلفة إنتاج منخفضة مقارنة بدول الشرق الأقصى.

رسائل ثقة وفرص استثمارية واعدة

ملتقى الأعمال المصرى- الألمانى يختتم أعماله فى ميونخ بنجاح

كتب - رضا العراقى:

اختتم أول أمس ملتقى الأعمال المصري- الألمانى فعالياته بنجاح كبير والذى نظمته الغرفة الألمانية العربية للصناعة والتجارة «AHK مصر» بصفتها صاحبة المبادرة برئاسة المهندس أحمد السويدي،فى فرانكفورت وميونخ، بالتعاون مع غرفتى الصناعة والتجارة الألمانية فى فرانكفورت (IHK) و ميونخ وبافاريا العليا (IHK).

شارك بالملتقى الذى شهد حراكاً مكثفاً وفد رسمى رفيع المستوى ضم» أحمد كجوك، وزير المالية- وليد جمال الدين،رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس- الدكتور محمد البدري،السفير المصرى لدى ألمانيا ،وأمين حسان القنصل العام المصرى فى فرانكفورت وممثلى كبرى الشركات الألمانية وقيادات القطاع الصناعى من أعضاء مجلس إدارة الغرفة الألمانية AHK مصر على رأسهم:المهندس أحمد السويدي، المهندس علاء كمال ، أمير رياض، ستيفانى فولز، المهندس محمد الشيخ، مصطفى الباجوري،توماس كوفال.

رافق الوفد كل من ماريتّ ديالا، المدير التنفيذى لغرفة AHK مصر، وكارين الشافعي، رئيسة العمليات بالغرفة.

استعرض أحمد كجوك،وزير المالية خلال الملتقى الجهود الحكومية لتحفيز الاستثمار عبر التسهيلات الضريبية والسياسات المالية الداعمة للإنتاج والتصدير، إلى جانب الترويج للفرص الاستثمارية الواعدة فى القطاعات التنموية ذات الأولوية أمام الشركات الألمانية.

وأكد أن النتائج المتوازنة للأداء المالى والاقتصادى خلال العام المالى الماضى جاءت بفضل تجاوب القطاع الخاص مع مبادرات الحكومة، موضحاً أن مصر مهتمة بما يسمى التوقع الواضح لكلفة الاستثمار وتوفير بيئة واضحة شفافة بما يضمن عدم تعرض الشركات الأجنبية لأى تكاليف مستترة قد تؤثر على ربحيتها أو تعوق خططها التوسعية، وأكد أن مصر تتميز بسياسة ضريبية مستقرة حيث تبلغ 22.5 ٪ وهى من النسب التنافسية.

من جانبه قدم وليد جمال الدين، رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس،عرضًا حول أبرز المقومات الاستثمارية التى تتمتع بها المنطقة، مشيرًا إلى تكامل 6 موانئ بحرية على البحرين المتوسط والأحمر مع 4 مناطق صناعية ولوجستية، إلى جانب بنية تحتية عالمية المواصفات.

وأوضح أن الهيئة تستهدف توطين 21 قطاعًا صناعيًا ولوجستيًا وخدميًا، مع الاستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة التى تتيح النفاذ إلى نحو مليارى مستهلك حول العالم.

ملتقى الأعمال المصرى الألمانى يختتم فعالياته فى ميونخ وفرانكفورت بنجاح كبير

صورة تذكارية للمشاركين فى ملتقى الأعمال

حسن كامل

اختتم ملتقى الأعمال المصرى الألمانى فعالياته، فى فرانكفورت وميونخ، أمس الأول، بنجاح كبير، حيث نظمته الغرفة الألمانية العربية للصناعة والتجارة «AHK مصر»، بصفتها صاحبة المبادرة، برئاسة المهندس أحمد السويدى، بالتعاون مع غرفتى الصناعة والتجارة الألمانيتين فى فرانكفورت وميونخ وبافاريا العليا. من جانبه، أكد أمير رياض، عضو مجلس إدارة غرفتي الصناعة الألمانية والعربية الألمانية فى برلين، أن مصر تُعد الشريك الصناعى الأمثل لألمانيا لإنشاء مراكز تصنيع إقليمية تخدم أوروبا، والشرق الأوسط، وإفريقيا، فى ظل التوجه الأوروبى المتزايد لتقليل الاعتماد على الأسواق الآسيوية، على رأسها الصين.

جريدة الدستور (صفحة ٢) ٢٠٢٥/٩/٢٨

بحضور وزير المالية.. ملتقى الأعمال المصرى الألمانى يختتم أعماله فى ميونخ بمشاركة اقتصادية واسعة

كتب ـ محمود مقلد:

اختتم أول أمس ملتقى الأعمال المصرى الألمانى فعالياته بنجاح كبير والذى نظمته الغرفة الألمانية العربية للصناعة والتجارة (AHK مصر) بصفتها صاحبة المبادرة برئاسة المهندس أحمد السويدى، فى فرانكفورت وميونخ، بالتعاون مع غرفتى الصناعة والتجارة الألمانية فى فرانكفورت (IHK) وميونخ وبافاريا العليا (IHK).

شارك بالملتقى الذى شهد حراكًا مكثفًا وفد رسمى رفيع المستوى ضم «أحمد كجوك، وزير المالية- وليد جمال الدين، رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس- الدكتور محمد البدرى، السفير المصرى لدى ألمانيا، وأمين حسان القنصل العام المصرى فى فرانكفورت وممثلى كبرى الشركات الألمانية وقيادات القطاع الصناعى من أعضاء مجلس إدارة الغرفة الألمانية AHK مصر على رأسهم: المهندس أحمد السويدى - المهندس علاء كمال - أمير رياض -ستيفانى فولز - المهندس محمد الشيخ - مصطفى الباجورى - توماس كوفال.

رافق الوفد كل من السيدة مارين ديالا، المدير التنفيذى لغرفة AHK مصر، وكارين الشافعى، رئيسة العمليات بالغرفة.

استعرض أحمد كجوك، وزير المالية خلال الملتقى الجهود الحكومية لتحفيز الاستثمار عبر التسهيلات الضريبية والسياسات المالية الداعمة للإنتاج والتصدير، إلى جانب الترويج للفرص الاستثمارية الواعدة فى القطاعات التنموية ذات الأولوية أمام الشركات الألمانية.

وأكد أن النتائج المتوازنة للأداء المالى والاقتصادى خلال العام المالى الماضى جاءت بفضل تجاوب القطاع الخاص مع مبادرات الحكومة، وأوضح أن مصر مهتمة بما يسمى التوقع الواضح لكلفة الاستثمار وتوفير بيئة واضحة شفافة بما يضمن عدم تعرض الشركات الأجنبية لأى تكاليف مستترة قد تؤثر على ربحيتها أو تعوق خططها التوسعية، وأكد أن مصر تتميز بسياسة ضريبية مستقرة حيث تبلغ ٢٢,٥ ٪ وهى من النسب التنافسية.

من جانبه قدم وليد جمال الدين، رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس،عرضًا حول أبرز المقومات الاستثمارية التى تتمتع بها المنطقة، مشيرًا إلى تكامل ٦ موانئ بحرية على البحرين المتوسّط والأحمر مع ٤ مناطق صناعية ولوجستية، إلى جانب بنية تحتية عالمية المواصفات.

وأوضح أن الهيئة تستهدف توطين ٢١ قطاعًا صناعيًا ولوجستيًا وخدميًا، مع الاستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة التى تتيح النفاذ إلى نحو مليارى مستهلك حول العالم.

شهد الملتقى فعاليات مكثفة بلقاء رسمى مع السيد هوبرت أيوانجر، وزير الشئون الاقتصادية والتنمية الإقليمية والطاقة فى ولاية بافاريا، و«كاوة منصورى» وزير الاقتصاد والمواصلات فى ولاية هيسن الألمانية تناول آفاق التعاون الاقتصادى المصرى البافارى، وسبل دعم الشراكات بين الشركات فى الجانبين.

وأوضحت السيدة مارين ديالا، المديرة التنفيذية لغرفة AHK مصر أن تنظيم الملتقى

يأتى فى إطار الشراكة الثنائية طويلة الأمد بين مصر وألمانيا، وتأكيدًا على التزام الغرفة بدورها كمحفز رئيسى لتقوية الروابط الاقتصادية بين البلدين، عبر بناء الجسور بين القطاعين العام والخاص.

وفى كلمته أكد المهندس أحمد السويدى رئيس مجلس إدارة الغرفة الألمانية العربية للصناعة والتجارة بمصر إن كلفة العمل واقتصاديات الإنتاج فى مصر أرخص من أى دولة أخرى، مما يجعلها بيئة جاذبة ومثالية للاستثمارات الأجنبية.

وأضاف أمتلك شركات صناعية تعمل فى ٥٢ دولة حول العالم، ورغم هذا الانتشار الواسع، تظل مصر الأكثر تنافسية بين تلك الدول. إذ تتميز السوق المصرية بقوة عاملة شابة بمتوسط عمر ٢٤ عامًا، توفر طاقة عمل ديناميكية تدعم النمو الاقتصادى. وأوضح أنه فى إطار دعم هذا التوجه فقد أنشأت الحكومة المصرية خلال السنوات الأخيرة ١٨ منطقة صناعية حديثة، مزودة ببنية تحتية متطورة وخدمات لوجستية متكاملة تهدف إلى تسهيل عمليات الإنتاج والتصدير.

من جانبه أكد أمير رياض، عضو مجلس إدارة غرفتى الصناعة الألمانية (AHK مصر) والعربية الألمانية فى برلين، أن مصر تُعد الشريك الصناعى الأمثل لألمانيا لإنشاء مراكز تصنيع إقليمية تخدم أوروبا، والشرق الأوسط، وإفريقيا، فى ظل التوجه الأوروبى المتزايد لتقليل الاعتماد على الأسواق الآسيوية، وعلى رأسها الصين.

وأوضح أن مصر لا تُعد فقط سوقًا واعدة يتجاوز قوام عدد سكانه ١٠٥ ملايين نسمة، وينمو بمعدل ٢,٥ مليون نسمة سنويًا، بل فى كونها الوجهة الاستثمارية الأمثل لأوروبا وعلى وجه الخصوص ألمانيا لاسيما فى ظل التحولات الجيوسياسية، وذلك يرجع لتمتع مصر بالعديد من المقومات أبرزها:

الموقع الجغرافى الاستراتيجى كحلقة وصل بين قارات العالم وبجوار السوق الأوروبية - كلفة إنتاج منخفضة مقارنة بدول الشرق الأقصى - مرور نحو ١٢٪ من التجارة العالمية عبر قناة السويس - اتفاقيات تجارة حرة واسعة تتيح إعادة التصدير إلى أوروبا دون قيود جمركية.

وفى سياق متصل استعرض أعضاء مجلس إدارة الغرفة (AHK مصر) على مدار فعاليات الملتقى خلال الجلسات واللقاءات الثنائية (B٢B) المكثفة مع ممثلى كبرى الشركات الألمانية، تجاربهم الناجحة القائمة على شراكات مصرية ألمانية لما لديهم من الخبرات التخصصية فى التعاون والنشاط الصناعى بين الدولتين وذلك بهدف الترويج للاستثمار والعمل فى مصر بفضل ما تتمتع به من مزايا تنافسية وبنية تحتية متطورة وكذا لتعزيز التواصل المباشر وتفعيل الشراكات المحتملة فى مجالات الطاقة، الصناعة، البنية التحتية، التكنولوجيا، والنقل الذكى وغيرها.

وفى ختام الفعاليات أكد المشاركون من الجانبين المصرى والألمانى أن هذا الملتقى يمثل تحولا نوعيا فى مسار التعاون الاقتصادى بين البلدين ويمهد الطريق نحو شراكات إستراتيجية طويلة الأمد فى قطاعات تمثل أولوية المستقبل.

رسائل ثقة وفرص استثمارية واعدة

ملتقى الأعمال المصري الألماني يختتم أعماله في ميونخ بنجاح

فى خطوة إستراتيجية لتعميق الشراكة الاقتصادية بين مصر وألمانيا،وبمشاركة وفد رسمي مصري رفيع المستوى، اختتم أول أمس ملتقى الأعمال المصري الألماني فعالياته بنجاح كبير والذي نظمته الغرفة الألمانية العربية للصناعة والتجارة (AHK مصر) بصفتها صاحبة المبادرة برئاسة المهندس أحمد السويدى،في فرانكفورت وميونخ، بالتعاون مع غرفتي الصناعة والتجارة الألمانية في فرانكفورت (IHK)و ميونخ وبافاريا العليا (IHK).

شارك بالملتقى الذي شهد حراكاً مكثفاً عكس جدية الدولة فى تعزيز شراكاتها الدولية وفد رسمي تقدمه الدكتور أحمد كجوك، وزير المالية- وليد جمال الدين،رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس- الدكتور محمد البدري،السفير المصري لدى ألمانيا ،وأمين حسان القنصل العام المصري فى فرانكفورت وممثلي كبرى الشركات الألمانية وقيادات القطاع الصناعي من أعضاء مجلس إدارة الغرفة الألمانية AHK مصر على رأسهم:المهندس أحمد السويدي- المهندس علاء كمال - أمير رياض -ستيفاني فولز - المهندس محمد الشيخ- مصطفى الباجوري- توماس كوفال. رافق الوفد كل من السيدة مارين ديالا، المدير التنفيذي لغرفة AHK مصر،

كتب: إيهاب محمود

وكارين الشافعي، رئيسة العمليات بالغرفة. استعرض أحمد كجوك،وزير المالية خلال الملتقى الجهود الحكومية لتحفيز الاستثمار عبر التسهيلات الضريبية والسياسات المالية الداعمة للإنتاج والتصدير، إلى جانب الترويج للفرص الاستثمارية الواعدة في القطاعات التنموية ذات الأولوية أمام الشركات الألمانية. وأكد أن النتائج المتوازنة للأداء المالي والاقتصادي خلال العام المالي الماضي جاءت بفضل تجاوب القطاع الخاص مع مبادرات الحكومة، وأوضح أن مصر مهتمة بما يسمى التوقع الواضح لكلفة الاستثمار وتوفير بيئة واضحة شفافة بما يضمن عدم تعرض الشركات الأجنبية لأي تكاليف مستترة قد تؤثر على ربحيتها أو تعوق خططها التوسعية ،وأكد أن مصر تتميز بسياسة ضريبية مستقرة حيث تبلغ ٢٢,٥٪ وهى من النسب التنافسية. من جانبه قدم وليد جمال الدين، رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس،عرضًا حول أبرز المقومات الاستثمارية التي تتمتع بها المنطقة، مشيرًا إلى تكامل ٦ موانئ بحرية على البحرين المتوسط والأحمر مع ٤ مناطق صناعية ولوجستية، إلى جانب بنية تحتية عالمية المواصفات. وأوضح أن الهيئة تستهدف توطين ٢١ قطاعًا صناعيًا ولوجستيًا وخدميًا، مع الاستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة التي تتيح النفاذ إلى نحو ملياري مستهلك حول العالم. شهد الملتقى فعاليات مكثفة بلقاء رسمي مع السيد هوبرت أيوانجر،وزير الشؤون الاقتصادية والتنمية الإقليمية والطاقة في ولاية بافاريا،و«كاوة منصورى»وزير الاقتصاد والمواصلات فى ولاية هيسن الألمانية تناول آفاق التعاون الاقتصادي المصري البافاري، وسبل دعم الشراكات بين الشركات في الجانبين. وأوضحت السيدة مارين ديالا، المدير التنفيذي لغرفة AHK مصر أن تنظيم الملتقى يأتى في إطار الشراكة الثنائية طويلة الأمد بين مصر وألمانيا ،وتأكيدًا على التزام الغرفة بدورها كمحفز رئيسي لتقوية الروابط الاقتصادية بين البلدين، عبر بناء الجسور بين القطاعين العام والخاص. وفي كلمته أكد المهندس أحمد السويدي رئيس مجلس ادارة الغرفة الألمانية العربية للصناعة والتجارة بمصر إن كلفة العمل واقتصاديات الإنتاج في مصر أرخص من أي دولة أخرى، مما يجعلها بيئة جاذبة ومثالية للاستثمارات الأجنبية. وأضاف،أمتلك شركات صناعية تعمل في ٥٢ دولة حول العالم، ورغم هذا الانتشار الواسع، تظل مصر الأكثر تنافسية بين تلك الدول. اذ يتميز السوق المصري بقوة عاملة شابة بمتوسط عمر ٢٤ عامًا، توفر طاقة عمل ديناميكية تدعم النمو الاقتصادي. وأوضح أنه فى إطار دعم هذا التوجه فقد أنشأت الحكومة المصرية خلال السنوات الأخيرة ١٨ منطقة صناعية حديثة، مزودة ببنية تحتية متطورة وخدمات لوجستية متكاملة تهدف إلى تسهيل عمليات الإنتاج والتصدير وتقدم هذه المناطق تسهيلات متعددة للمستثمرين..

من جانبه أكد أمير رياض،عضو مجلس إدارة غرفتي الصناعة الألمانية(AHK مصر) والعربية الألمانية فى برلين، أن مصر تُعد الشريك الصناعي الأمثل لألمانيا لإنشاء مراكز تصنيع إقليمية تخدم أوروبا، والشرق الأوسط، وإفريقيا، في ظل التوجه الأوروبي المتزايد لتقليل الاعتماد على الأسواق الآسيوية، وعلى رأسها الصين.

وأوضح أن مصر لا تُعد فقط سوقًا واعدًا يتجاوز قوام عدد سكانه ١٠٥ ملايين نسمة، وينمو بمعدل ٢,٥ مليون نسمة سنويًا ،بل في كونها الوجهة الاستثمارية الأمثل لأوروبا وعلى وجه الخصوص ألمانيا لاسيما فى ظل التحولات الجيوسياسية ، وذلك يرجع لتمتع مصر بالعديد من المقومات أبرزها: الموقع الجغرافي الاستراتيجى كحلقة وصل بين قارات العالم وبجوار السوق الأوروبي-كُلفة إنتاج منخفضة مقارنة بدول الشرق الأقصى - مرور نحو ١٢٪ من التجارة العالمية عبر قناة السويس- اتفاقيات تجارة حرة واسعة تتيح إعادة التصدير إلى أوروبا دون قيود جمركية. وأضاف أمير رياض أن العلاقات المصرية الألمانية تشهد طفرة غير مسبوقة بتعدد أوجه التعاون بين الدولتين على مختلف الأصعدة، وتعد ألمانيا أحد أهم الشركاء التجاريين لمصر داخل الاتحاد الأوروبي حيث تجاوز حجم التبادل التجاري بين مصر وألمانيا ٧ مليارات يورو العام الجاري وفق التقديرات الاقتصادية، مما يضع ألمانيا على رأس شركاء مصر التجاريين في أوروبا.

نجاح كبير لملتقى الأعمال المصرى الألمانى وسط اهتمام رسمى واستثمارى واسع

الغرفة الألمانية(AHKمصر) باحترافية تنظيمية عالية تفتح افاقاً جديدة للشراكات الاقتصادية بالملتقى

فى خطوة إستراتيجية لتعميق الشراكة الاقتصادية بين مصر وألمانيا،اختتم مؤخراً ملتقى الأعمال المصرى الألمانى فعالياته بنجاح كبير والذى نظمته الغرفة الألمانية العربية للصناعة والتجارة (IHK)مصر بصفتها صاحبة المبادرة برئاسة المهندس أحمد السويدى،فى فرانكفورت وميونخ، بالتعاون مع غرفتى الصناعة والتجارة الألمانية فى فرانكفورت (IHK)و ميونخ وبافاريا العليا (IHK).

شارك بالملتقى الذى شهد حراكا مكثفا عكس جدية الدولة فى تعزيز شراكاتها الدولية وفد رسمى تقدمه الدكتور أحمد كجوك، وزير المالية- وليد جمال الدين،رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس- الدكتور محمد البدري،السفير المصرى لدى ألمانيا ،وأمين حسان القنصل العام المصرى فى فرانكفورت وممثلى كبرى الشركات الألمانية وقيادات القطاع الصناعى من أعضاء مجلس إدارة الغرفة الألمانية AHK مصر على رأسهم:المهندس أحمد السويدي- المهندس علاء كمال - أمير رياض -ستيفانى فولز - المهندس محمد الشيخ-مصطفى الباجوري- توماس كوفال.

رافق الوفد كل من السيدة مارين ديالا، المدير التنفيذى لغرفة AHK مصر، وكارين الشافعي، رئيسة العمليات بالغرفة.

جهود حكومية خلاقة

استعرض أحمد كجوك، وزير المالية خلال الملتقى الجهود الحكومية لتحفيز الاستثمار عبر التسهيلات الضريبية والسياسات المالية الداعمة للإنتاج والتصدير، إلى جانب الترويج للفرص الاستثمارية الواعدة فى القطاعات التنموية ذات الأولوية أمام الشركات الألمانية.

وأكد أن النتائج المتوازنة للأداء المالى والاقتصادى خلال العام المالى الماضى جاءت بفضل تجاوب القطاع الخاص مع مبادرات الحكومة، وأوضح أن مصر مهتمة بما يسمى التوقع الواضح لكلفة الاستثمار وتوفير بيئة واضحة شفافة بما يضمن عدم تعرض الشركات الأجنبية لأى تكاليف مستترة قد تؤثر على ربحيتها أو تعوق خططها التوسعية ،وأكد أن مصر تتميز بسياسة ضريبية مستقرة حيث تبلغ ٢٢,٥٪ وهى من النسب التنافسية.

المنطقة الاقتصادية.. والمقومات الاستثمارية

من جانبه قدم وليد جمال الدين، رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، عرضًا حول أبرز المقومات الاستثمارية التى تتمتع بها المنطقة، مشيرًا إلى تكامل ٦ موانئ بحرية على البحرين المتوسط والأحمر مع ٤ مناطق صناعية ولوجستية، إلى جانب بنية تحتية عالمية المواصفات.

وأوضح أن الهيئة تستهدف توطين ٢١ قطاعًا صناعيًا ولوجستيًا وخدميًا، مع الاستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة التى تتيح النفاذ إلى نحو مليارى مستهلك حول العالم.

شهد الملتقى فعاليات مكثفة بلقاء رسمى مع السيد هوبرت أيوانجر، وزير الشؤون الاقتصادية والتنمية الإقليمية والطاقة فى ولاية بافاريا، و»كاوة منصورى»وزير الاقتصاد والمواصلات فى ولاية هيسن الألمانية تناول آفاق التعاون الاقتصادى المصرى البافاري، وسبل دعم الشراكات بين الشركات فى الجانبين.

شراكة ثنائية طويلة الأمد

وأوضحت السيدة مارين ديالا، المدير التنفيذى لغرفة AHK مصر أن تنظيم الملتقى يأتى فى إطار الشراكة الثنائية طويلة الأمد بين مصر وألمانيا، وتأكيدًا على التزام الغرفة بدورها كمحفز رئيسى لتقوية الروابط الاقتصادية بين البلدين، عبر بناء الجسور بين القطاعين العام والخاص.

مصر تمتلك بيئة جاذبة ومثالية

وفى كلمته أكد المهندس أحمد السويدى رئيس مجلس ادارة الغرفة الألمانية العربية للصناعة والتجارة بمصر إن كلفة العمل واقتصاديات الإنتاج فى مصر أرخص من أى دولة أخرى، مما يجعلها بيئة جاذبة ومثالية للاستثمارات الأجنبية.

وأضاف، أمتلك شركات صناعية تعمل فى ٥٢ دولة حول العالم، ورغم هذا الانتشار الواسع، تظل مصر الأكثر تنافسية بين تلك الدول. اذ يتميز السوق المصرى بقوة عاملة شابة بمتوسط عمر ٢٤ عامًا، توفر طاقة عمل ديناميكية تدعم النمو الاقتصادى. وأوضح أنه فى إطار دعم هذا التوجه فقد أنشأت الحكومة المصرية خلال السنوات الأخيرة ١٨ منطقة صناعية حديثة، مزودة ببنية تحتية متطورة وخدمات لوجستية متكاملة تهدف إلى تسهيل عمليات الإنتاج والتصدير وتقدم هذه المناطق تسهيلات متعددة للمستثمرين..

لقاءات ثنائية مثمرة لقيادات القطاع الصناعى المصرى مع نظيره الألمانى

مصر الشريك الصناعى الأمثل لألمانيا

من جانبه أكد أمير رياض، عضو مجلس إدارة غرفتى الصناعة الألمانية (AHK مصر) والعربية الألمانية فى برلين، أن مصر تُعد الشريك الصناعى الأمثل لألمانيا لإنشاء مراكز تصنيع إقليمية تخدم أوروبا، والشرق الأوسط، وإفريقيا، فى ظل التوجه الأوروبى المتزايد لتقليل الاعتماد على الأسواق الآسيوية، وعلى رأسها الصين.

وأوضح أن مصر لا تُعد فقط سوقًا واعدًا يتجاوز قوام عدد سكانه ١٠٥ ملايين نسمة، وينمو بمعدل ٢,٥ مليون نسمة سنويًا، بل فى كونها الوجهة الاستثمارية الأمثل لأوروبا وعلى وجه الخصوص ألمانيا لاسيما فى ظل التحولات الجيوسياسية ، وذلك يرجع لتمتع مصر بالعديد من المقومات أبرزها:

الموقع الجغرافى الاستراتيجى كحلقة وصل بين قارات العالم وبجوار السوق الأوروبي-كلفة إنتاج منخفضة مقارنة بدول الشرق الأقصى - مرور نحو ١٢٪ من التجارة العالمية عبر قناة السويس- اتفاقيات تجارة حرة واسعة تتيح إعادة التصدير إلى أوروبا دون قيود جمركية.

العلاقات المصرية الألمانية تشهد طفرة غير مسبوقة

وأضاف أمير رياض أن العلاقات المصرية الألمانية تشهد طفرة غير مسبوقة بتعدد أوجه التعاون بين الدولتين على مختلف الأصعدة، وتعد ألمانيا أحد أهم الشركاء التجاريين لمصر داخل الاتحاد الأوروبى حيث تجاوز حجم التبادل التجارى بين مصر وألمانيا ٧ مليارات يورو العام الجارى وفق التقديرات الاقتصادية، مما يضع ألمانيا على رأس شركاء مصر التجاريين فى أوروبا.

وفى سياق متصل استعرض أعضاء مجلس إدارة الغرفة(AHK مصر)على مدار فعاليات الملتقى خلال الجلسات واللقاءات الثنائية (B2B) المكثفة مع ممثلى كبرى الشركات الألمانية ، تجاربهم الناجحة القائمة على شراكات مصرية ألمانية لما لديهم من الخبرات التخصصية فى التعاون والنشاط الصناعى بين الدولتين وذلك بهدف الترويج للاستثمار والعمل فى مصر بفضل ما تتمتع به من مزايا تنافسية وبنية تحتية متطورة وكذا لتعزيز التواصل المباشر وتفعيل الشراكات المحتملة فى مجالات الطاقة، الصناعة، البنية التحتية، التكنولوجيا، والنقل الذكى وغيرها.

جهود مستمرة وداعمة لتحسين مناخ

وأشارت كارين الشافعى، رئيسة العمليات بالغرفة الألمانية AHK مصر، أن مشاركة ممثلى الحكومة المصرية بالملتقى تأتى فى ظل جهود الدولة المستمرة والداعمة لتحسين مناخ الاستثمار وتعظيم مشاركة القطاع الخاص بجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بما يُعزز مسار التنمية الشاملة والمستدامة.

وفى ختام الفعاليات أكد المشاركون من الجانبين المصرى والألمانى أن هذا الملتقى يمثل تحولاً نوعياً فى مسار التعاون الاقتصادى بين البلدين ويمهد الطريق نحو شراكات إستراتيجية طويلة الأمد فى قطاعات تمثل أولوية المستقبل. ■

رسائل ثقة وفرص استثمارية واعدة

ملتقى الأعمال المصري الألماني يختتم أعماله في ميونخ بنجاح

فى خطوة إستراتيجية لتعميق الشراكة الاقتصادية بين مصر وألمانيا،وبمشاركة وفد رسمي مصري رفيع المستوى، اختتم أول أمس ملتقى الأعمال المصري الألماني فعالياته بنجاح كبير والذي نظمته الغرفة الألمانية العربية للصناعة والتجارة (AHK مصر) بصفتها صاحبة المبادرة برئاسة المهندس أحمد السويدى،في فرانكفورت وميونخ، بالتعاون مع غرفتي الصناعة والتجارة الألمانية في فرانكفورت (IHK) و ميونخ وبافاريا العليا (IHK).

شارك بالملتقى الذي شهد حراكا مكثفا عكس جدية الدولة فى تعزيز شراكاتها الدولية وفد رسمي تقدمه الدكتور أحمد كجوك، وزير المالية- وليد جمال الدين،رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس- الدكتور محمد البدري،السفير المصري لدى ألمانيا ،وأمين حسان القنصل العام المصري فى فرانكفورت وممثلي كبرى الشركات الألمانية وقيادات القطاع الصناعي من أعضاء مجلس إدارة الغرفة الألمانية AHK مصر على رأسهم:المهندس أحمد السويدي- المهندس علاء كمال-أمير رياض -ستيفاني فولز- المهندس محمد الشيخ-مصطفى الباجوري- توماس كوفال.

رافق الوفد كل من السيدة مارين ديالا، المدير التنفيذي لغرفة AHK مصر، وكارين الشافعي، رئيسة العمليات بالغرفة.

استعرض أحمد كجوك،وزير المالية خلال الملتقى الجهود الحكومية لتحفيز الاستثمار عبر التسهيلات الضريبية والسياسات المالية الداعمة للإنتاج والتصدير، إلى جانب الترويج للفرص الاستثمارية الواعدة في القطاعات التنموية ذات الأولوية أمام الشركات الألمانية.

وأكد أن النتائج المتوازنة للأداء المالي والاقتصادي خلال العام المالي الماضي جاءت بفضل تجاوب القطاع الخاص مع مبادرات الحكومة، وأوضح أن مصر مهتمة بما يسمى التوقع الواضح لكلفة الاستثمار وتوفير بيئة واضحة شفافة بما يضمن عدم تعرض الشركات الأجنبية لأي تكاليف مستترة قد تؤثر على ربحيتها أو تعوق خططها التوسعية ،وأكد أن مصر تتميز بسياسة ضريبية مستقرة حيث تبلغ 22.5% وهى من النسب التنافسية.

من جانبه قدم وليد جمال الدين، رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس،عرضا حول أبرز المقومات الاستثمارية التي تتمتع بها المنطقة، مشيرا إلى تكامل 6 موانئ بحرية على البحرين المتوسط والأحمر مع 4 مناطق صناعية ولوجستية، إلى جانب بنية تحتية عالمية المواصفات.

وأوضح أن الهيئة تستهدف توطين 21 قطاعا صناعيا ولوجستيا وخدميا، مع الاستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة التي تتيح النفاذ إلى نحو مليارى مستهلك حول العالم.

شهد الملتقى فعاليات مكثفة بلقاء رسمي

مع السيد هوبرت أيوانجر ،وزير الشؤون الاقتصادية والتنمية الإقليمية والطاقة في ولاية بافاريا ،و»كاوة منصورى»وزير الاقتصاد والمواصلات فى ولاية هيسن الألمانية تناول آفاق التعاون الاقتصادي المصري البافاري، وسبل دعم الشراكات بين الشركات في الجانبين.

وأوضحت السيدة مارين ديالا، المدير التنفيذي لغرفة AHK مصر أن تنظيم الملتقى يأتى في إطار الشراكة الثنائية طويلة الأمد بين مصر وألمانيا،وتأكيدا على التزام الغرفة بدورها كمحفز رئيسي لتقوية الروابط الاقتصادية بين البلدين، عبر بناء الجسور بين القطاعين العام والخاص.

وفي كلمته أكد المهندس أحمد السويدي رئيس مجلس ادارة الغرفة الألمانية العربية للصناعة والتجارة بمصر إن كلفة العمل واقتصاديات الإنتاج في مصر أرخص من أي دولة أخرى، مما يجعلها بيئة جاذبة ومثالية للاستثمارات الأجنبية.

وأضاف،أمتلك شركات صناعية تعمل في 52 دولة حول العالم، ورغم هذا الانتشار الواسع، تظل مصر الأكثر تنافسية بين تلك الدول. اذ يتميز السوق المصري بقوة عاملة شابة بمتوسط عمر 24 عاما، توفر طاقة عمل ديناميكية تدعم النمو الاقتصادي. وأوضح أنه فى إطار دعم هذا التوجه فقد أنشأت الحكومة المصرية خلال السنوات الأخيرة 18 منطقة صناعية حديثة، مزودة ببنية تحتية متطورة وخدمات لوجستية متكاملة تهدف إلى تسهيل عمليات الإنتاج والتصدير وتقدم هذه المناطق تسهيلات متعددة للمستثمرين..

من جانبه أكد أمير رياض،عضو مجلس إدارة غرفتي الصناعة الألمانية(AHK مصر) والعربية الألمانية فى برلين، أن مصر تعد الشريك الصناعي الأمثل لألمانيا لإنشاء مراكز تصنيع إقليمية تخدم أوروبا، والشرق الأوسط، وإفريقيا، في ظل التوجه الأوروبي المتزايد لتقليل الاعتماد على الأسواق الآسيوية، وعلى رأسها الصين.

وأوضح أن مصر لا تعد فقط سوقا واعدا يتجاوز قوام عدد سكانه 105 ملايين نسمة، وينمو بمعدل 2.5 مليون نسمة سنويا ،بل في كونها الوجهة الاستثمارية الأمثل لأوروبا وعلى وجه الخصوص ألمانيا لاسيما فى ظل التحولات الجيوسياسية ،وذلك يرجع لتمتع مصر بالعديد من المقومات أبرزها:

الموقع الجغرافي الاستراتيجى كحلقة وصل بين قارات العالم وبجوار السوق الأوروبي-كلفة إنتاج منخفضة مقارنة بدول الشرق الأقصى- مرور نحو 12% من التجارة العالمية عبر قناة السويس- اتفاقيات تجارة حرة واسعة تتيح إعادة التصدير إلى أوروبا دون قيود جمركية.

وأضاف أمير رياض أن العلاقات المصرية الألمانية تشهد طفرة غير مسبوقة بتعدد أوجه التعاون بين الدولتين على مختلف الأصعدة، وتعد ألمانيا أحد أهم الشركاء التجاريين لمصر داخل الاتحاد الأوروبي حيث تجاوز حجم التبادل التجاري بين مصر وألمانيا 7 مليارات يورو العام الجاري وفق التقديرات الاقتصادية، مما يضع ألمانيا على رأس شركاء مصر التجاريين في أوروبا.

وفى سياق متصل استعرض أعضاء مجلس إدارة الغرفة(AHK مصر)على مدار فعاليات الملتقى خلال الجلسات واللقاءات الثنائية (B2B) المكثفة مع ممثلي كبرى الشركات الألمانية ، تجاربهم الناجحة القائمة على شراكات مصرية ألمانية لما لديهم من الخبرات التخصصية فى التعاون والنشاط الصناعى بين الدولتين وذلك بهدف الترويج للاستثمار والعمل فى مصر بفضل ما تتمتع به من مزايا تنافسية وبنية تحتية متطورة وكذا لتعزيز التواصل المباشر وتفعيل الشراكات المحتملة في مجالات الطاقة، الصناعة، البنية التحتية، التكنولوجيا، والنقل الذكي وغيرها.

وأشارت كارين الشافعى،رئيسة العمليات بالغرفة الألمانية AHK مصر، أن مشاركة ممثلي الحكومة المصرية بالملتقى تأتى في ظل جهود الدولة المستمرة والداعمة لتحسين مناخ الاستثمار وتعظيم مشاركة القطاع الخاص بجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بما يعزز مسار التنمية الشاملة والمستدامة.

وفى ختام الفعاليات أكد المشاركون من الجانبين المصري والألماني أن هذا الملتقى يمثل تحولا نوعيا في مسار التعاون الاقتصادي بين البلدين ويمهد الطريق نحو شراكات إستراتيجية طويلة الأمد في قطاعات تمثل أولوية المستقبل.

نجاح كبير لملتقى الأعمال المصرى الألمانى وسط اهتمام رسمى واستثمارى واسع

فى خطوة استراتيجية لتعميق الشراكة الاقتصادية بين مصر وألمانيا، اختتم مؤخرا ملتقى الأعمال المصرى الألمانى فعالياته بنجاح كبير والذى نظمته الغرفة الألمانية العربية للصناعة والتجارة AHK) مصر) بصفتها صاحبة المبادرة برئاسة المهندس أحمد السويدى، فى فرانكفورت وميونخ، بالتعاون مع غرفتى الصناعة والتجارة الألمانية فى فرانكفورت (IHK) وميونخ وبافاريا العليا (IHK).

حلمى الشرقاوى

شارك بالملتقى الذى شهد حراكا مكثفا عكس جدية الدولة فى تعزيز شراكاتها الدولية وفد رسمى تقدمه الدكتور أحمد كجوك وزير المالية، ووليد جمال الدين رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، والدكتور محمد البدرى السفير المصرى لدى ألمانيا، وأمين حسان القنصل العام المصرى فى فرانكفورت، وممثلو كبرى الشركات الألمانية وقيادات القطاع الصناعى من أعضاء مجلس إدارة الغرفة الألمانية AHK مصر على رأسهم: المهندس أحمد السويدى، المهندس علاء كمال، أمير رياض، ستيفانى فولز، المهندس محمد الشيخ، مصطفى الباجورى، توماس كوفال.

رافق الوفد كل من مارين ديالا المديرة التنفيذية لغرفة AHK مصر، وكارين الشافعى رئيسة العمليات بالغرفة.

استعرض أحمد كجوك وزير المالية، خلال الملتقى، الجهود الحكومية لتحفيز الاستثمار عبر التسهيلات الضريبية والسياسات المالية الداعمة للإنتاج والتصدير، إلى جانب الترويج للفرص الاستثمارية الواعدة فى القطاعات التنموية ذات الأولوية أمام الشركات الألمانية.

د.أحمد كجوك

وأكد أن النتائج المتوازنة للأداء المالى والاقتصادى، خلال العام المالى الماضى، جاءت بفضل تجاوب القطاع الخاص مع مبادرات الحكومة، وأوضح أن مصر مهتمة بما يسمى التوقع الواضح لتكلفة الاستثمار وتوفير بيئة واضحة شفافة بما يضمن عدم تعرض الشركات الأجنبية لأى تكاليف مستترة قد تؤثر على ربحيتها أو تعوق خططها التوسعية، وأكد أن مصر تتميز بسياسة ضريبية مستقرة حيث تبلغ 22.5 % وهى من النسب التنافسية.

من جانبه قدم وليد جمال الدين، رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، عرضا حول أبرز المقومات الاستثمارية التى تتمتع بها المنطقة، مشيرا إلى تكامل 6 موانئ بحرية على البحرين المتوسط والأحمر مع 4 مناطق صناعية ولوجستية، إلى جانب بنية تحتية عالمية المواصفات.

وأوضح أن الهيئة تستهدف توطين 21 قطاعا صناعيا ولوجستيا وخدميا، مع الاستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة التى تتيح النفاذ إلى نحو مليارى مستهلك حول العالم.

شهد الملتقى فعاليات مكثفة بلقاء رسمى مع هوبرت أيوانجر وزير

وليد جمال الدين

أحمد السويدى

مارين ديالا

أمير رياض

الشئون الاقتصادية والتنمية الإقليمية والطاقة فى ولاية بافاريا، و"كاوة منصورى" وزير الاقتصاد والمواصلات فى ولاية هيسن الألمانية تناول آفاق التعاون الاقتصادى المصرى البافارى، وسبل دعم الشراكات بين الشركات فى الجانبين.

وأوضحت مارين ديالا المديرة التنفيذية لغرفة AHK مصر أن تنظيم الملتقى يأتى فى إطار الشراكة الثنائية طويلة الأمد بين مصر وألمانيا، وتأكيدا على التزام الغرفة بدورها كمحفز رئيسى لتقوية الروابط الاقتصادية بين البلدين، عبر بناء الجسور بين القطاعين العام والخاص.

وفى كلمته أكد المهندس أحمد السويدى رئيس مجلس إدارة الغرفة الألمانية العربية للصناعة والتجارة بمصر، أن تكلفة العمل واقتصاديات الإنتاج فى مصر أرخص من أى دولة أخرى، ما يجعلها بيئة جاذبة ومثالية للاستثمارات الأجنبية.

وأضاف: أمتلك شركات صناعية تعمل فى 52 دولة حول العالم، ورغم هذا الانتشار الواسع، تظل مصر الأكثر تنافسية بين تلك الدول. إذ يتميز السوق المصرى بقوة عاملة شابة بمتوسط عمر 24 عاما، توفر طاقة عمل ديناميكية تدعم النمو الاقتصادى. وأوضح أنه فى إطار دعم هذا التوجه فقد أنشأت الحكومة المصرية خلال السنوات الأخيرة 18 منطقة صناعية حديثة، مزودة ببنية تحتية متطورة وخدمات لوجستية متكاملة تهدف إلى تسهيل عمليات الإنتاج والتصدير وتقدم هذه المناطق تسهيلات متعددة للمستثمرين.

الغرفة الألمانية (AHK مصر)
تفتح باحترافية تنظيمية عالية.. آفاقا جديدة للشراكات الاقتصادية بالملتقى

لقاءات ثنائية مثمرة
لقيادات القطاع الصناعى المصرى مع نظيره الألمانى

من جانبه أكد أمير رياض، عضو مجلس إدارة غرفتى الصناعة الألمانية (AHK مصر) والعربية الألمانية فى برلين، أن مصر تُعد الشريك الصناعى الأمثل لألمانيا لإنشاء مراكز تصنيع إقليمية تخدم أوروبا، والشرق الأوسط، وإفريقيا، فى ظل التوجه الأوروبى المتزايد لتقليل الاعتماد على الأسواق الآسيوية، وعلى رأسها الصين.

وأوضح أن مصر لا تُعد فقط سوقا واعدا يتجاوز قوام عدد سكانه 105 ملايين نسمة، وينمو بمعدل 2.5 مليون نسمة سنويا، بل فى كونها الوجهة الاستثمارية الأمثل لأوروبا وعلى وجه الخصوص ألمانيا ,لاسيما فى ظل التحولات الجيوسياسية، وذلك يرجع لتمتع مصر بالعديد من المقومات أبرزها:

الموقع الجغرافى الاستراتيجى كحلقة وصل بين قارات العالم وبجوار السوق الأوروبى، تكلفة إنتاج منخفضة مقارنة بدول الشرق الأقصى، مرور نحو 12 % من التجارة العالمية عبر قناة السويس، اتفاقيات تجارة حرة واسعة تتيح إعادة التصدير إلى أوروبا دون قيود جمركية.

وأضاف أمير رياض أن العلاقات المصرية الألمانية تشهد طفرة غير مسبوقة بتعدد أوجه التعاون بين الدولتين على مختلف الأصعدة، وتعد ألمانيا أحد أهم الشركاء التجاريين لمصر داخل الاتحاد الأوروبى، حيث تجاوز حجم التبادل التجارى بين مصر وألمانيا 7 مليارات يورو العام الجارى وفق التقديرات الاقتصادية، ما يضع ألمانيا على رأس شركاء مصر التجاريين فى أوروبا.

وفى سياق متصل استعرض أعضاء مجلس إدارة الغرفة (AHK مصر) على مدار فعاليات الملتقى خلال الجلسات واللقاءات الثنائية (B2B) المكثفة مع ممثلى كبرى الشركات الألمانية، تجاربهم الناجحة القائمة على شراكات مصرية ألمانية لما لديهم من الخبرات التخصصية فى التعاون والنشاط الصناعى بين الدولتين وذلك بهدف الترويج للاستثمار والعمل فى مصر بفضل ما تتمتع به من مزايا تنافسية وبنية تحتية متطورة وكذا لتعزيز التواصل المباشر وتفعيل الشراكات المحتملة فى مجالات الطاقة، الصناعة، البنية التحتية، التكنولوجيا، والنقل الذكى وغيرها.

وأشارت كارين الشافعى، رئيسة العمليات بالغرفة الألمانية AHK مصر، إلى أن مشاركة ممثلى الحكومة المصرية بالملتقى تأتى فى ظل جهود الدولة المستمرة والداعمة لتحسين مناخ الاستثمار وتعظيم مشاركة القطاع الخاص بجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بما يُعزز مسار التنمية الشاملة والمستدامة.

وفى ختام الفعاليات أكد المشاركون من الجانبين المصرى والألمانى أن هذا الملتقى يمثل تحولا نوعيا فى مسار التعاون الاقتصادى بين البلدين ويمهد الطريق نحو شراكات استراتيجية طويلة الأمد فى قطاعات تمثل أولوية المستقبل.

المصور الاقتصادى
Issue NUM: 5269
3 أكتوبر 2025

لقاءات ثنائية مثمرة.. واهتمام رسمى واستثمارى واسع

ملتقى الأعمال المصرى الألمانى.. نجاح باهر

تقرير: أحمد يونس

فى خطوة استراتيجية لتعميق الشراكة الاقتصادية بين مصر وألمانيا، اختتم مؤخرا ملتقى الأعمال المصرى الألمانى فعالياته بنجاح كبير والذى نظمته الغرفة الألمانية العربية للصناعة والتجارة (AHKمصر) بصفتها صاحبة المبادرة برئاسة المهندس أحمد السويدى، فى فرانكفورت وميونخ، بالتعاون مع غرفتى الصناعة والتجارة الألمانية فى فرانكفورت (IHK)وميونخ وبافاريا العليا (IHK) .

شارك بالملتقى الذى شهد حراكاً مكثفا والذى عكس جدية الدولة فى تعزيز شراكاتها الدولية وفد رسمى تقدمه الدكتور أحمد كجوك وزير المالية، وليد جمال الدين رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، الدكتور محمد البدري السفير المصرى لدى ألمانيا، وأمين حسان القنصل العام المصرى فى فرانكفورت وممثلو كبرى الشركات الألمانية وقيادات القطاع الصناعى من أعضاء مجلس إدارة الغرفة الألمانية (AHK مصر) على رأسهم: المهندس أحمد السويدي، وكل من المهندس علاء كمال، أمير رياض، ستيفانى فولز، محمد الشيخ، مصطفى الباجوري، توماس كوفال.

رافق الوفد كل من السيدة مارين ديالا، المدير التنفيذى لغرفة (AHK مصر)، وكارين الشافعي، رئيسة العمليات بالغرفة.

استعرض أحمد كجوك، وزير المالية خلال الملتقى الجهود الحكومية لتحفيز الاستثمار عبر التسهيلات الضريبية والسياسات المالية الداعمة للإنتاج والتصدير، إلى جانب الترويج للفرص الاستثمارية الواعدة فى القطاعات التنموية ذات الأولوية أمام الشركات الألمانية.

وأكد أن النتائج المتوازنة للأداء المالى والاقتصادى خلال العام المالى الماضى جاءت بفضل تجاوب القطاع الخاص مع مبادرات الحكومة، وأوضح أن مصر مهتمة بما يسمى التوقع الواضح لكلفة الاستثمار وتوفير بيئة واضحة شفافة بما يضمن عدم تعرض الشركات الأجنبية لأى تكاليف مستترة قد تؤثر على ربحيتها أو تعوق خططها التوسعية، وأكد أن مصر تتميز بسياسة ضريبية مستقرة حيث تبلغ 22.5 فى المائة وهى من النسب التنافسية.

من جانبه قدم وليد جمال الدين، رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس عرضًا حول أبرز المقومات الاستثمارية التى تتمتع بها المنطقة، مشيرًا إلى تكامل 6 موانئ بحرية على البحرين المتوسط والأحمر مع 4 مناطق صناعية ولوجستية، إلى جانب بنية تحتية عالمية المواصفات.

وأوضح أن الهيئة تستهدف توطين 21 قطاعًا صناعيًا ولوجستيًا وخدميًا، مع الاستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة التى تتيح النفاذ إلى نحو مليارى مستهلك حول العالم.

شهد الملتقى فعاليات مكثفة بلقاء رسمى مع «هوبرت أيوانجر» وزير الشؤون الاقتصادية والتنمية الإقليمية والطاقة فى ولاية بافاريا، و«كاوة منصورى» وزير الاقتصاد والمواصلات فى ولاية هيسن الألمانية تناول آفاق التعاون الاقتصادى المصرى البافاري، وسبل دعم الشراكات بين الشركات فى الجانبين.

وأوضحت مارين ديالا، المدير التنفيذى لغرفة AHK مصر أن تنظيم الملتقى يأتى فى إطار الشراكة الثنائية طويلة الأمد بين مصر وألمانيا، وتأكيدًا على التزام الغرفة بدورها كمحفز رئيسى لتقوية الروابط الاقتصادية بين البلدين، عبر بناء الجسور بين القطاعين العام والخاص.

وفى كلمته أكد المهندس أحمد السويدى، رئيس مجلس إدارة الغرفة الألمانية العربية للصناعة والتجارة بمصر أن كلفة العمل واقتصاديات الإنتاج فى مصر أرخص من أى دولة أخرى، مما يجعلها بيئة جاذبة ومثالية للاستثمارات الأجنبية.

وأضاف، أمتلك شركات صناعية تعمل فى 52 دولة حول العالم، ورغم هذا الانتشار الواسع، تظل مصر الأكثر تنافسية بين تلك الدول، إذ يتميز السوق المصرى بقوة عاملة شابة بمتوسط عمر 24 عامًا، توفر طاقة عمل ديناميكية تدعم النمو الاقتصادي.

وأوضح أنه فى إطار دعم هذا التوجه فقد أنشأت الحكومة المصرية خلال السنوات الأخيرة 18 منطقة صناعية حديثة، مزودة ببنية تحتية متطورة وخدمات لوجستية متكاملة تهدف إلى تسهيل عمليات الإنتاج والتصدير وتقدم هذه المناطق تسهيلات متعددة للمستثمرين.

من جانبه أكد أمير رياض، عضو مجلس إدارة غرفتى الصناعة الألمانية (AHK مصر) والعربية الألمانية فى برلين، أن مصر تُعد

الغرفة الألمانية «AHK مصر» باحترافية تنظيمية عالية.. تفتح آفاقا جديدة للشراكات الاقتصادية بالملتقى

الشريك الصناعى الأمثل لألمانيا لإنشاء مراكز تصنيع إقليمية تخدم أوروبا، والشرق الأوسط، وإفريقيا، فى ظل التوجه الأوروبى المتزايد لتقليل الاعتماد على الأسواق الآسيوية، وعلى رأسها الصين.

وأوضح أن مصر لا تُعد فقط سوقًا واعدًا يتجاوز قوام عدد سكانه 105 ملايين نسمة، وينمو بمعدل 2.5 مليون نسمة سنويًا، بل فى كونها الوجهة الاستثمارية الأمثل لأوروبا وعلى وجه الخصوص ألمانيا لاسيما فى ظل التحولات الجيوسياسية، وذلك يرجع لتمتع مصر بالعديد من المقومات أبرزها:

الموقع الجغرافى الاستراتيجى كحلقة وصل بين قارات العالم وبجوار السوق الأوروبي، كلفة إنتاج منخفضة مقارنة بدول الشرق الأقصى، مرور نحو 12 فى المائة من التجارة العالمية عبر قناة السويس، اتفاقيات تجارة حرة واسعة تتيح إعادة التصدير إلى أوروبا دون قيود جمركية.

وأضاف أمير رياض أن العلاقات المصرية الألمانية تشهد طفرة غير مسبوقة بتعدد أوجه التعاون بين الدولتين على مختلف الأصعدة، وتعد ألمانيا أحد أهم الشركاء التجاريين لمصر داخل الاتحاد الأوروبى حيث تجاوز حجم التبادل التجارى بين مصر وألمانيا 7 مليارات يورو العام الجارى وفق التقديرات الاقتصادية، مما يضع ألمانيا على رأس شركاء مصر التجاريين فى أوروبا.

وفى سياق متصل استعرض أعضاء مجلس إدارة الغرفة (AHK مصر)على مدار فعاليات الملتقى خلال الجلسات واللقاءات الثنائية (B2B) المكثفة مع ممثلى كبرى الشركات الألمانية تجاربهم الناجحة القائمة على شراكات مصرية ألمانية لما لديهم من الخبرات التخصصية فى التعاون والنشاط الصناعى بين الدولتين وذلك بهدف الترويج للاستثمار والعمل فى مصر بفضل ما تتمتع به من مزايا تنافسية وبنية تحتية متطورة وكذا لتعزيز التواصل المباشر وتفعيل الشراكات المحتملة فى مجالات الطاقة، الصناعة، البنية التحتية، التكنولوجيا، والنقل الذكى وغيرها.

وأشارت كارين الشافعى، رئيسة العمليات بالغرفة الألمانية AHKمصر، أن مشاركة ممثلى الحكومة المصرية بالملتقى تأتى فى ظل جهود الدولة المستمرة والداعمة لتحسين مناخ الاستثمار وتعظيم مشاركة القطاع الخاص بجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بما يُعزز مسار التنمية الشاملة والمستدامة.

وفى ختام الفعاليات أكد المشاركون من الجانبين المصرى والألمانى أن هذا الملتقى يمثل تحولا نوعيا فى مسار التعاون الاقتصادى بين البلدين ويمهد الطريق نحو شراكات استراتيجية طويلة الأمد فى قطاعات تمثل أولوية المستقبل .

نجاح كبير لملتقى الأعمال المصرى الألمانى وسط اهتمام رسمى واستثمارى واسع

الغرفة الألمانية(AHKمصر) باحترافية تنظيمية عالية تفتح افاقاً جديدة للشراكات الاقتصادية بالملتقى

فى خطوة إستراتيجية لتعميق الشراكة الاقتصادية بين مصر وألمانيا،اختتم مؤخراً ملتقى الأعمال المصرى الألمانى فعالياته بنجاح كبير والذى نظمته الغرفة الألمانية العربية للصناعة والتجارة (IHK)مصر بصفتها صاحبة المبادرة برئاسة المهندس أحمد السويدى،فى فرانكفورت وميونخ، بالتعاون مع غرفتى الصناعة والتجارة الألمانية فى فرانكفورت (IHK)و ميونخ وبافاريا العليا (IHK).

شارك بالملتقى الذى شهد حراكا مكثفا عكس جدية الدولة فى تعزيز شراكاتها الدولية وفد رسمى تقدمه الدكتور أحمد كجوك، وزير المالية- وليد جمال الدين،رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس- الدكتور محمد البدري،السفير المصرى لدى ألمانيا ،وأمين حسان القنصل العام المصرى فى فرانكفورت وممثلى كبرى الشركات الألمانية وقيادات القطاع الصناعى من أعضاء مجلس إدارة الغرفة الألمانية AHK مصر على رأسهم:المهندس أحمد السويدي- المهندس علاء كمال - أمير رياض -ستيفانى فولز - المهندس محمد الشيخ-مصطفى الباجوري- توماس كوفال.